

الأصناف للزراعة (Resh ١٩٨١ ، Janick وآخرون ١٩٨٣) .

وفي مصر .. ينظم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ قواعد تسجيل الأصناف الجديدة من الحاصلات الزراعية . ينص القانون على أن تقدم طلبات تسجيل الأصناف الجديدة إلى لجنة مختصة ، تُشكّل من وكيل وزارة الزراعة المختص ، وسبعة من الموظفين الفنيين بوزارة الزراعة . ويجب أن يشتمل كل طلب على البيانات التالية :

١- اسم الصنف الجديد ، وأصله ونشأته ، والخواص المميزة له .

٢- أنواع التجارب التي أجريت لاختباره ، ومدتها ، ونتائجها .

تفحص اللجنة طلبات التسجيل ، ولها في سبيل أداء مهمتها تكليف الطالب موافقاته بماتراه لازماً من البيانات ، وتقديم الكميات التي تحددها من تقاوى الصنف الجديد ؛ لإجراء التجارب عليها ، ولها أن تعهد إلى الهيئات والمصالح ، والأقسام الفنية المختصة بوزارة الزراعة ؛ باختبار أصناف الحاصلات الزراعية المستحدثة المطلوب تسجيلها . ولايجوز - في جميع الحالات - أن تقل مدة التجارب عن سنتين .

ولايجوز تسجيل الصنف الجديد إلا إذا ثبت من تجربته تفوقه على غيره من الأصناف الأخرى في إحدى صفاته الزراعية ، أو ميزاته الاقتصادية .

النشر العلمى للأصناف الجديدة

يعد نشر الحقائق العلمية المتجمعة عن الصنف الجديد مكماً لخطوة تسجيل الصنف في تحقيق الفائدة المرجوة منه ؛ فهو يحفظ للمربي حقوقه الأنبية في الصنف الجديد ، ويعرّف - كل من يهمه الأمر - بأصل الصنف ، ونسبهِ ، وكيفية إنتاجه ، ومميزاته ، وعبويه ، ونتائج تجارب التقييم التي أجريت عليه ، ومدتها . ويكون النشر في المجلات العلمية المتخصصة التي تخضع لبحثها للتحكيم . وتبين أشكال (٢٠-١) ، و (٢٠-٢) ، و (٢٠-٣) نسباً ثلاثة من أصناف الخضر ؛ كأمثلة للكيفية التي تعرض بها نشأة ، وطريقة إنتاج الأصناف الجديدة عند نشرها علمياً .

حفظ حقوق المربي

يُنح مربي النباتات ، والشركات المنتجة للأصناف الجديدة - في بعض دول العالم -